السياسة الخارجية المغربية
في عهد الملك محمد الخامس غداة الاستقلال

أسماء بودور
باحثة في سلك الدكتوراه
جامعة الحسن الثاني، كلية الآداب والعلوم الإنسانية عين الشق، الدار البيضاء
المغرب

ملخص:

مباشرة بعد الاستقلال، واجه الملك محمد الخامس تحديات كبيرة في إعادة بناء المغرب وتعزيز سيادته الوطنية. كان من بين أهم هذه التحديات ضرورة تحديد معالم سياسته الخارجية بطريقة تعكس طموحات الاستقلال والحرية. اختار المغرب في هذا السياق نهج سياسة عدم التبعية كاستراتيجية رئيسية لتعزيز استقلاليته السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية، بعيداً عن النفوذ الاستعماري الذي كانت تمارسه فرنسا.

الكلمات المفتاح: محمد الخامس، الاستقلال، عدم التبعية، تصفية الاستعمار.

Abstract :

Immediately after independence, King Mohammed V face dis modern state and significant challenges in rebuilding strengthening its national sovereignty. Among the most important of these challenges was the non-dependence policy in a way that reflected the ambition of independence and freedom. In this context, Morocco chose the approach of a non-dependence policy as a key strategy to enhance its political, economic, military, and cultural independence, distancing itself from the colonial influence that France had exerte.

Keywords: **Mohammed V**, **Independence**, **non-dependence Policy**, **Decolonization**.

مباشرة بعد الأزمة التي نشأت في العلاقات المغربية الفرنسية في الأشهر الأخيرة من عام 1956، نتيجة الدعم المقدم من قبل الحكومة المغربية بسبب المشاكل التي فرضها انهاء الاستعمار، وإعادة توجيه السياسة المغربية[1]، أطلق حزب الاستقلال، حملة لتوجيه السياسة المغربية نحو استقلال أكبر. ارتبط هذا الأمر بالضغط على الملك محمد الخامس، الذي كان آنذاك مؤيدًا لسياسة التعاون مع فرنسا، خاصة بعد التوقيع على الاتفاقية الدبلوماسية في 28 ماي 1956 في باريس، والتي هدفت إلى تنظيم روابط الصداقة والتعاون بين البلدين وتحديد أساليب التدخل في مجال العلاقات الخارجية، بما في ذلك عند الضرورة ما يتعلق بالدفاع العسكري[2].

في هذا السياق، وضمن جهود الأحزاب السياسية المغربية الرامية إلى تبني نهج استقلالي بعيد عن التبعية، قام المهدي بن بركة، أحد قادة حزب الاستقلال ورئيس مجلس الشورى الوطني في ذلك الوقت، بالتصويت على نص يُعدّ شهادة ميلاد لسياسة عدم التبعية. وصرح قائلاً: «ان مجلس الشورى يلاحظ بارتياح توجه السياسة المغربية الذي يتسم بالرغبة في عدم التبعية لأي أمة أو مجموعة من الأمم، والحرص الدائم على حماية السيادة الوطنية واستقلال البلاد بشكل كامل من خلال تصفية الاستعمار»[3] . ووفقًا لرؤية علال الفاسي، المنظر السياسي لحزب الاستقلال، فإن سياسة عدم التبعية تشكل نوعًا من السياسة الانتقالية الأساسية للمغرب. حيث يرى الفاسي أن هذه السياسة تتيح للمغرب الحفاظ على سيادته الوطنية والتطور بشكل مستقل، دون أن يكون رهينة لتوجهات أو مصالح خارجية. وفي هذا الإطار، يشدد الفاسي على أهمية بناء علاقات تعاون متبادل وشراكات استراتيجية مع الدول الإفريقية ودول العالم الثالث، مع الالتزام باحترام السيادة والمصالح الوطنية[4].

لقد كان لتأثير حكومة عبدالله إبراهيم اليسارية دورا في تحويل السياسة الخارجية المغربية لفك الارتباط بفرنسا إلى برنامج واقعي تم وضعه، وليس مجرد إعلان مبادئ، اذ ارتبط تطور مفهوم محمد الخامس لفك الارتباط بعاملين اثنين:

– الأول، هو مدى مقاومة الغرب للمطالب الإقليمية، رغم كل التطمينات والتنازلات التي قدمها الغرب لهذه الدول.

– وثانيهما، حقيقة أن النخبة السياسية المغربية قد أجمعت على هذا المبدأ منذ نوفمبر 1957.[5]

بناء على هذا الأساس، وفي خضم التطورات السياسية والاجتماعية التي شهدها المغرب تجسد هذا الالتزام بمبدأ عدم التبعية بوضوح في توجهات السياسة الخارجية والاقتصادية للمغرب. ومن أبرز مظاهر هذا الالتزام توقيع الاتفاقية المغربية الأمريكية حول القواعد العسكرية في 22 ديسمبر1959[6]. والتي شكلت أول تطبيق عملي لهذا المبدأ، حيث ركزت على حماية مصالح المغرب السيادية وضمان عدم تأثير القوى الأجنبية على سياساته الأمنية والعسكرية.

ومع تدهور العلاقات المغربية الفرنسية نتيجة التفجيرات الذرية في منطقة الرقان، التي كانت تُعتبر جزءًا لا يتجزأ من الأراضي المغربية، تصاعدت التوترات حيث ندد المغرب بالمعاهدة الدبلوماسية التي ربطته بفرنسا منذ 28 ماي 1956، وتم استدعاء سفيره من باريس.[7]اذ بذلك، أصبحت سياسة عدم التبعية أداة فعالة للتنديد بالاستعمار الفرنسي والغربي.

وفي إطار تعزيز سياسة عدم التبعية التي اتبعها المغرب بعد الاستقلال، يظهر هذا التوجه بوضوح في الخطاب الذي ألقاه الملك محمد الخامس بمناسبة تشكيل الحكومة الخامسة في 23 يناير 1960. حيث أكد ذلك في خطابه:« ستظل سياستنا الخارجية قائمة على عدم التبعية، بعيدة عن نزاعات الكتل، ساعية للتعاون مع جميع الأمم على أساس احترام السيادة والمساواة » .[8]

وواصل الملك محمد الخامس تأكيد هذا المبدأ خلال اجتماع مع الدبلوماسيين العرب في سويسرا، والذي عقد في فيرسوا Versoixبالقرب من بحيرة ليمان Léman في 21 سبتمبر 1960. في هذا الاجتماع، شدد على أن المغرب يطمح إلى إقامة علاقات تعاون مع جميع الدول على أساس المساواة الكاملة.[9]

بهذه التصريحات، يبرز التزام المغرب القوي بمبدأ عدم التبعية وحرصه على بناء علاقات دولية قائمة على الاحترام المتبادل والتعاون البناء، مما يعكس رغبة المغرب في تعزيز دوره كدولة ذات سيادة تسعى إلى تحقيق الاستقلال الكامل في سياستها الخارجية.

فحسب دانييل ريفيه، أظهر الملك محمد الخامس منذ بداية فترة حكمه، تعاملًا مرنًا تجاه فرنسا، حيث لم يكن بإمكانه الاستغناء عن الدعم والمساعدات التي كانت تقدمها فرنسا، نظرًا للأهمية الاقتصادية والسياسية التي كانت تحملها هذه العلاقة في تلك المرحلة.[10] وهذا راجع إلى أن المغرب كان محدودًا في خياراته السياسية الخارجية بسبب الأوضاع الدولية والصراع العالمي. لذا، لم يكن امتناعه عن إعلان موقف واضح في الحرب الباردة قبل عام 1960 يعني عدم الالتزام، بل كان يعكس استراتيجية تركيزه على تحديد الأولويات والمواقف بحذر لاستقرار البلاد وعلاقاتها الدولية[11].

بهذه الطريقة، أثبتت السياسات والاتفاقيات التي تم تنفيذها في تلك الفترة التزام المغرب بمبدأ عدم التبعية وحرصه على تحقيق الاستقلال الكامل في العديد من المجالات، سواء في الشؤون العسكرية أو الاقتصادية.

امام استمرارية تأثير الأحزاب السياسية على الحكومة المغربية، طالب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، في مؤتمر انعقد بالرباط في سبتمبر 1960، بالتطبيق الفعال لسياسة عدم التبعية من خلال إرساء علاقات المغرب مع الدول الأخرى على مبدأ المعاملة بالمثل وتعزيز علاقات المغرب مع الدول التي اكتسبت تجربة حاسمة في مجالات مختلفة قبل ذلك[12]. وقد تمكن عبدالله ابراهيم في ابريل من نفس السنة، من وضع عدم التبعية من بين الضرورات الوطنية الاثنتي عشرة للدبلوماسية المغربية[13].

بشكل عام، يعكس إصرار قادة اليسار على الاستقلال التام التزامهم الراسخ بتحقيق سيادة المغرب وحريته في صياغة سياساته وتحديد مصيره. وقد تجاوز هذا المبدأ حدود النظرية ليصبح تطبيقًا عمليًا يؤثر بشكل ملموس على توجهات البلاد في شتى المجالات. معلنا من جانبه، محمد الخامس، ان مبدأ عدم التبعية وعدم الانحياز كقاعدة صارمة للعلاقات المغربية مع العالم الخارجي بقوله:« هو أكثر من مجرد مبدأ، انه برنامج [14] » .

وفي تصريح أدلى به بتاريخ 21 ديسمبر 1960 أمام مجموعة من ممثلي الكونغرس الأمريكي بالرباط، عاد مرة أخرى إلى رغبة المغرب في التعاون مع جميع الدول بقوله: « لقد تبنى المغرب منذ الاستقلال سياسة عدم التبعية، لكنها ليست سياسة انعزالية. وأضاف أن أمريكا يجب أن تساعد الشعوب المستقلة حديثًا والبلدان المتخلفة دون أن تكون هذه المساعدة مشروطة بأي مقابل أو شروط من أي نوع »[15].

وخلال الأشهر الأخيرة من فترة حكمه، تبنى الملك محمد الخامس مجموعة من الخطوات الاستراتيجية التي عززت توجهه نحو سياسة عدم الارتباط، بما في ذلك تعميق التعاون مع الاتحاد الأفريقي[16]. وقد تجلى هذا التوجه بشكل واضح في خطاب العرش الذي ألقاه في 18 نوفمبر 1960، حيث أعلن الملك التزامه الراسخ ببناء مغرب مستقل يقوم على مبدأ عدم التبعية. مؤكدا في هذا الخطاب، أن المغرب لن ينخرط في الكتل السياسية المتنازعة، بل سيعمل على إقامة علاقات دولية قائمة على أسس الاحترام المتبادل والمساواة بين الدول. وأوضح قائلاً: « التعامل مع الجميع على أساس التساوي واحترام السيادة وعدم تدخل الدولة في الشؤون الداخلية للدولة الأخرى... أوفياء لسياسة عدم التبعية... إننا أمة مسلمة عربية إفريقية، حريصة على التعاون مع جميع الشعوب تعاونا صادقا مثمرا »[17] .

يعكس هذا الخطاب التزام الملك بسياسة عدم الانحياز، التي سعى من خلالها إلى ترسيخ استقلالية المغرب وجعلها نموذجاً يحتذى به بين الدول المستقلة حديثاً، سواء في إفريقيا أو في العالم العربي.

تحديدًا، كانت استراتيجية الملك محمد الخامس تركز على تعزيز الاستثمارات المحلية والأجنبية وضمان تدريب القيادات التنفيذية والموظفين ذوي المؤهلات العالية. فبالنسبة لمحمد الخامس فان السياسة الخارجية للمغرب:« ستبقى مبنية على عدم الانحياز، بعيدة كل البعد عن الخلافات الكتلية[18].»

بتأكيده على رفضه للتكتلات، سعى المغرب إلى إقامة علاقات متوازنة مع الكتلتين الشرقية والغربية، دون التفضيل لأي منهما على حساب الآخر. مستفيدا المغرب من التعاون مع كل من الكتلتين، مع التركيز على عدم تعزيز أي منهما على حساب الأخر، نظرًا لانقسام العالم إلى كتلتين متنافرتين، والرغبة الغربية في تعزيز تواجدها في المستعمرات السابقة.

من هنا كان لمبدأ عدم الالتزام أي عدم الانحياز والتعاون مع جميع الأمم مكانتها في السياسة الخارجية المغربية. هذا النهج الذي حدده محمد الخامس في عام 1958 والذي كان آنذاك أقرب الى الحياد الإيجابي، أكده الملك الحسن الثاني، غير انه عدل طابعه بشكل كبير[19].

ان السياسة المغربية لتدبير تركة الحماية خضعت لضغوط واعتبارات مختلفة اثرت بشكل او بأخر على هامش حرية تحرك فرنسا واطرت العديد من اختياراتها السياسية، وفرضت احتساب عدة معطيات داخل كل سلوك سياسي ممكن، فإلى جانب عوامل التأثير احتفظ المغرب لنفسه بهامش من الحرية في علاقته مع فرنسا. فالانشغال بالإسراع في تصفية مخلفات الاستعمار واستكمال الوحدة الترابية كانت احدى عناصر السياسة التي سار عليها المغرب في تبنيه لسياسة عدم التبعية بعد الاستقلال[20].

لقد كانت هذه السياسة متوافقة مع قيم ومعتقدات المغاربة، الذين كانوا يعتزون بتاريخهم العظيم، واستمدوها من تصوّر معين للدور الديني للسلالة الحاكمة في العالم الإسلامي، لقد أراد الملك محمد الخامس، بل وأكثر من ذلك، نجله، أن يجعل المغرب دولة رائدة، بالجمع بين التقاليد والتقدم، وتكون بمثابة نموذج للدول المستقلة الفتية في إفريقيا والمغرب العربي.[21]

خاتمة:

في الختام، ونظرًا للتحديات والمخاطر التي تنجم عن التبعية في العلاقات الخارجية، فقد أولى محمد الخامس اهتمامًا كبيرًا لسياسته في عدم الانحياز. هذا الاهتمام يعكس وعيًا عميقًا بضرورة الحفاظ على السيادة الوطنية وتعزيز استقلاليته، من خلال مواجهة التحديات الاستعمارية وتعزيز الاستقلالية الاقتصادية والسياسية.

الهوامش:

[1] -Archive، M.A.E، de la Courneuve، Cote N 1050 ,dossier M 9-1, Note sur la France et le Maroc, 19 avril 1961.

[2] - Archive, M.A.E, de la Courneuve, cote N 1035, dossier M6-1, convention diplomatique entre la France et le Maroc.

[3] - - Archive, M.A.E, de la Courneuve, cote, N 1050, dossier, M 9-1, Note sur la politique marocaine- de la non –dépendance à la conférence des pays non-engagée, rabat, le 26 juin 1961.

[4] - ibidem.

[5]- العلم، 13 نونبر 1957.

[6] - El Mostafa Azzou, «la présence militaire américaine au Maroc,1945-1963» ,**guerres mondiales et conflits contemporaine 2003**, Presses Universitaires de France N210, P130.

[7] - Archive, M.A.E, de la Courneuve, cote N1199, dossier M9-7, Note Au sujet des réactions marocaines à la suite de l'exposition de la bombe atomique française, 17 février 1960.

[8] الجريدة الرسمية، عدد 2485- بتاريخ 10 يونيو 1960.

[9] - Archive, M.A.E, de la Courneuve, cote, N 1050, dossier, M 9-1, Note sur la politique marocaine- de la non –dépendance à la conférence, op.cit.

دانييل ريفيه، تاريخ المغرب من مولاي إدريس إلى محمد السادس، ط1، المركز الثقافي العربية الدار البيضاء، 2020.ص،333.

[10] _

[11] - Archive, M.A.E, de la Courneuve, cote, N 1050, dossier, M 9-1, Note sur la politique marocaine- de la non –dépendance à la conférence, op.cit.

[12] - Archive, M.A.E, de la Courneuve, cote, N 1050, dossier, M 9-1, Note sur la politique marocaine- de la non –dépendance, op.cit.

[13] - ibidem.

[14] - Archive، M.A.E، de la Courneuve، cote، N 1050,dossier, M 9-1, lettre envoyer Roger Seydoux ambassadeur de France Au Maroc à Mr le ministre des affaires étrangères paris, N3850 SP.

[15] - ibidem.

[16] - ibidem.

[17] - خطاب العرش للملك محمد الخامس، 18 نونبر 1960.

[18]- Message du roi Mohammed 5 A la nation، radio diffusée le 23 mai 1960، n 17553, du 24 mai 1960.

[19]- Archive, M.A.E, de la Courneuve, cote, N1050, dossier M 9-1, note sur la politique étrangère du Maroc, 1964.

[20] - Archive, M.A.E, de la Courneuve, cote, N 1050, dossier M 9-1, Note sur la politique marocaine- de la non –dépendance, op.cit.

[21] - Archive, M.A.E, de la Courneuve, cote, N 1050, dossier M 9-1, Note sur la politique étrangères, op.cit.